الأمم المتحدة

A/63/210–S/2008/515

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
4 August 2008
Arabic
Original: English

**الجمعية العامة**
**الدورة الثالثة والستون**
البند ٧١ من جدول الأعمال المؤقت*

**مجلس الأمن**
**السنة الثالثة والستون**

**تقرير المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١**

# تقرير المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

## مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة وأعضاء مجلس الأمن التقرير السنوي الخامس عشر للمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتُكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١، والمقدّم من رئيس المحكمة الدولية وفقا للمادة ٣٤ من النظام الأساسي للمحكمة (انظر S/25704 و Corr.1، المرفق) التي تنص على أن:

”يقدّم رئيس المحكمة الدولية التقرير السنوي للمحكمة الدولية إلى مجلس الأمن والجمعية العامة“.

* A/63/150.

260808 260808 08-44880 (A)

## كتاب الإحالة

٤ آب/أغسطس ٢٠٠٨

أصحاب السعادة،

يشرفني أن أقدم التقرير السنوي الخامس عشر للمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتُكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١، المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٨، إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن وفقا للمادة ٣٤ من النظام الأساسي للمحكمة الدولية.

وأرجو، أصحاب السعادة، قبول أسمى آيات تقديري.

(توقيع) فوستو **بوكار**
الرئيس

رئيس الجمعية العامة
الأمم المتحدة
نيويورك

رئيس مجلس الأمن
الأمم المتحدة
نيويورك

# التقرير السنوي الخامس عشر للمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

موجز

التقرير السنوي الخامس عشر للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة يشمل الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٧ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٨.

وخلال الفترة التي يشملها التقرير، واصلت المحكمة اتخاذ تدابير محدّدة تهدف إلى زيادة كفاءة إجراءات المحاكمة والاستئناف. وللمرة الأولى في تاريخ المحكمة، أجرت دوائر المحاكمة الابتدائية الثلاث ثماني محاكمات في وقت واحد، منها ثلاث محاكمات لقضايا تتعلق بمتهمين متعددين وتشمل ١٨ متهما. وبالإضافة إلى هذا فإن دائرة الاستئناف أصدرت عددا قياسيا من القرارات، وهي قرارات تشمل ستة أحكام صدرت في السنة الأخيرة وثلاثة أحكام صدرت في الأشهر الستة الأخيرة.

والإجراءات التي اتُخذت أمام المحكمة ركزت على الأشخاص الذين كانوا يشغلون أعلى المناصب واتُهموا بأخطر الجرائم. والمتهمون الذين كانوا يشغلون مناصب على المستوى الأدنى والمستوى المتوسط أعيدوا إلى محاكم الإقليم وفقا للقاعدة ١١ مكررا.

واستضافت المحكمة أيضا عددا متزايدا من زيارات العمل وبرامج التدريب للمحاكم الموجودة في المنطقة وذلك من أجل ضمان الحفاظ على شرعيتها من خلال قيام محاكم محلية بالمقاضاة على جرائم حرب.

وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ عُيّن السيد سيرج براميرتز مدعيا عاما، ليحل محل السيدة كارلا ديل بونت. وقد ركّز السيد براميرتز جهوده على ضمان القبض على باقي المتهمين الهاربين. وتم إلقاء القبض على ستويان زوبلييانين ورادوفان كارادزيتش وأحيلا إلى مقر المحكمة في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠٠٨ على الترتيب. وعدم التمكّن من إلقاء القبض على الهاربَين الآخرَين، راتكو ملاديتش وغوران هادزيتش، لا يزال مثار للقلق البالغ بالنسبة للمحكمة.

وقد عمل مكتب المدعي العام على تعزيز علاقاته بالمدعين العامين والمحاكم في المنطقة من خلال عقد دورات تدريبية ومؤتمرات وحلقات دراسية. وعمل مكتب المدعي العام أيضا على نحو وثيق مع حكومات دول يوغوسلافيا السابقة وذلك من أجل تحسين علاقاتها بالمحكمة.

وواصل قلم المحكمة القيام بدور بالغ الأهمية في تقديم الدعم الإداري والقضائي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير قام رئيس المحكمة أيضا، تحت سلطة الرئيس، بالمساعدة في تحديد المسائل المتبقية، بما يشمل احتمال وجود آليات متبقية. وواصل قلم المحكمة إجراء مفاوضات لتغيير أماكن إقامة الشهود وتنفيذ اتفاقات الأحكام وهو ما أدّى إلى عقد ثلاثة اتفاقات جديدة.

واضطلع برنامج التوعية بمجموعة متنوعة من الأنشطة التي تهدف إلى إبراز الملامح الأساسية للمحكمة وجعل المجتمعات ذات الصلة على عِلم بأحكامها. وقد دعم قسم خدمات إدارة المحكمة ١٢ محاكمة، كما أنه احتفظ بجميع الوثائق ذات الصلة. وقسم الضحايا والشهود ساعد العديد من الشهود والأشخاص المرافقين لهم في لاهاي وواصل أعماله المتعلقة بتغيير أماكن إقامة الشهود المشمولين بالحماية.

وواصل مكتب المعونة القانونية تقديم الدعم من أجل تكليف محامين للدفاع عن المتهمين في المحكمة. ونظر المكتب أيضا في طلبات قدّمت لتسهيل قيام متهمين كانوا يشغلون مناصب بارزة بتمثيل أنفسهم.

وعيّن قسم الموارد البشرية ٧٦ موظفا من الفئة الفنية والفئات الأعلى و ١٢٤ موظفا من فئة الخدمات العامة. وأشرف القسم على إدارة موظفين يصل عددهم إلى ١ ١٤٦ موظفا.

وحتى الآن، انتهت المحكمة من اتخاذ الإجراءات ضد ١١٤ متهما من بين الأشخاص الذين تمت إدانتهم والبالغ عددهم ١٦١ شخصا. والتقرير التالي يتضمن تفاصيل الأنشطة التي قامت بها المحكمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كما أنه يبين الالتزام الراسخ من جانب المحكمة بالنسبة لتحقيق أهداف استراتيجية الإنجاز دون الإخلال بالقواعد القانونية.

# المحتويات

| | الفقرات | الصفحة |
|---|---|---|
| أولا – مقدمة | ١-٤ | ٦ |
| ثانيا – الأنشطة المتعلقة بالمحكمة بكاملها | ٥-٣١ | ٦ |
| ألف – الرئيس | ٥-٢٧ | ٦ |
| باء – هيئة المكتب | ٢٨ | ١١ |
| جيم – مجلس التنسيق | ٢٩ | ١١ |
| دال – الجلسات العامة | ٣٠ | ١١ |
| هاء – لجنة النظام الداخلي | ٣١ | ١٢ |
| ثالثا – أنشطة دوائر المحكمة | ٣٢-٦٤ | ١٢ |
| ألف – تكوين دوائر المحكمة | ٣٢-٣٨ | ١٢ |
| باء – الأنشطة الرئيسية للدوائر الابتدائية | ٣٩-٥٩ | ١٣ |
| جيم – الأنشطة الرئيسية لدائرة الاستئناف | ٦٠-٦٤ | ١٨ |
| رابعا – أنشطة مكتب المدعي العام | ٦٥-٨٩ | ٢٠ |
| ألف – لمحة عامة | ٦٥-٦٧ | ٢٠ |
| باء – أنشطة المدعي العام | ٦٨-٨٩ | ٢٠ |
| خامسا – أنشطة قلم المحكمة | ٩٠-١١٥ | ٢٥ |
| ألف – مكتب المسجل | ٩٣-٩٦ | ٢٥ |
| باء – قسم خدمات الدعم القضائي | ٩٧-١٠٩ | ٢٦ |
| جيم – شعبة خدمات الدعم الإداري | ١١٠-١١٥ | ٢٨ |

# أولا – مقدمة

١ – يعرض التقرير السنوي الخامس عشر للمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتُكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة الأنشطة التي قامت بها المحكمة في الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٧ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٨.

٢ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتخذت المحكمة خطوات من أجل تنفيذ استراتيجية الإنجاز الخاصة بها التي اعتُمدت بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣). وواصل القاضي فوستو بوكار (إيطاليا) العمل كرئيس وذلك بعد إعادة انتخابه في الجلسة العامة التي عقدها القضاة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، كما واصل القاضي كيفين باركر (أستراليا) العمل كنائب للرئيس بعد أن أعيد انتخابه في الوقت نفسه.

٣ – وحتى الآن، انتهت المحكمة من اتخاذ الإجراءات القضائية ضد ١١٤ متهما من بين متهمين عددهم ١٦١ متهما صدرت بحقهم لوائح اتهام. ودوائر المحكمة الثلاث التابعة للمحكمة عملت بكامل طاقتها، وأجرت سبع محاكمات، وثماني محاكمات اعتبارا من آذار/مارس ٢٠٠٨، في وقت واحد. وأصدرت دوائر المحكمة ٢١٣ قرارا بشأن مسائل سابقة للمحاكمة في ثماني قضايا، ونظرت في قضية إهانة واحدة، وأصدرت خمسة أحكام. وعملت دائرة الاستئناف أيضا على الإسراع بأعمالها، وأصدرت ١٢٣ قرارا تشمل ستة طعون في أحكام، و ٣٢ طعنا تمهيديا، و ٧٩ قرارا سابقا على الاستئناف، وستة قرارات تتعلق بالمراجعة أو إعادة النظر أو غير ذلك.

٤ – وسَعت المحكمة من أجل تنفيذ مبادرات لتعزيز الهيئات القضائية الوطنية في يوغوسلافيا السابقة وعملت على تحسين أنشطة التوعية التي تقوم بها. وعكف الرئيس بنشاط على بذل جهود من أجل تحسين العلاقات مع المنطقة، وكذلك مع المجتمع الدولي الأوسع نطاقا.

# ثانيا – الأنشطة المتعلقة بالمحكمة بكاملها

## ألف – الرئيس

٥ – نفَّذ الرئيس بوكار عددا من الإصلاحات المبتكرة الموجَّهة نحو التعجيل باستكمال أعمال المحكمة دون الإخلال بالإجراءات القانونية.

## ١ - الإصلاحات الداخلية

٦ - جرى، بشكل كامل، تنفيذ التدابير المحدَّدة التي وضعتها الأفرقة العاملة المعنية بالإسراع بالمحاكمات والنظر في الطعون، وترد تفاصيل تلك التدابير في التقارير التي قدمتها المحكمة إلى مجلس الأمن بشأن استراتيجية الإنجاز[(١)]. وفي آذار/مارس ٢٠٠٨ أعاد الرئيس بوكار الفريقين إلى العمل لإعادة النظر في نجاح الإجراءات وتقييم ضرورة اتخاذ إجراءات إضافية.

٧ - وبعد الحصول على موافقة من مجلس الأمن في شباط/فبراير ٢٠٠٨، عيَّن الرئيس قاضيين مخصَّصين بما يتجاوز الحدّ التشريعي لعدد القضاة، وهو ١٢ قاضيا، وذلك كي تتمكن المحكمة من البدء في إجراء محاكمتين جديدتين والوصول بعدد المحاكمات التي تجري في وقت واحد إلى ثماني محاكمات.

٨ - وأهم التعديلات التي أُدخلت على القواعد خلال الفترة المشمولة بالتقرير كانت تعديل المادة ٧٥ (حاء) الذي يهدف إلى تمكين الضحايا أو الشهود الذين أُمر بأن تتخذ بالنسبة لهم تدابير وقائية من تقديم التماسات إلى المحكمة مباشرة لإلغاء، أو تغيير أو زيادة، هذه التدابير الوقائية.

٩ - وأخيرا، جرى تطبيق نظام المحكمة الإلكترونية في جميع المحاكمات، وهو ما أدَّى إلى تحقيق وفر كبير في وقت المحكمة.

## ٢ - الإصلاحات الخارجية

١٠ - واصلت المحكمة العمل من أجل تعزيز قدرة المحاكم الوطنية وذلك من خلال عدد من زيارات العمل وبرامج التدريب. وجرى توزيع مواد أساسية على المنطقة، في حين استُخدم الموقع الإلكتروني الخاص بالمحكمة كقناة حيوية لأحدث المعلومات المتعلقة بعملها.

١١ - وبدأت المحكمة أيضا مشروعَين مشتركَين لضمان المحافظة على إرثها وذلك من خلال نقل خبرتها إلى المحاكم الأخرى. والمحكمة تقوم، بمساعدة من معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة، بتجميع دليل لأفضل ممارساتها التي يمكن نقلها كي تُستخدم في تنفيذ الولاية الدولية أو المحلية المتعلقة باتخاذ إجراءات المحاكمة في القضايا المتعلقة بجرائم الحرب. كذلك فإن المحكمة تقوم، بمشاركة من مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق

---

(١) S/2005/781 المؤرخة ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥؛ و S/2006/353 المؤرخة ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٦؛ و S/2006/898 المؤرخة ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦؛ و S/2007/283 المؤرخة ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٧.

الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بتقييم مدى نجاح الجهود التي تقوم بها لبناء القدرات، وتحديد الأعمال التي لا يزال يتعين القيام بها لضمان أن تكون لدى الهيئات القضائية المحلية القدرة على مواصلة أعمال المحكمة بعد أن تستكمل ولايتها بفترة طويلة.

## ٣ - العلاقات الدبلوماسية وأشكال التمثيل الأخرى

١٢ - شارك الرئيس بوكار بنشاط في أنشطة التعاون والتنمية من أجل ضمان دعم أعمال المحكمة وإبراز ملامحها الأساسية الدولية.

١٣ - وفي آب/أغسطس ٢٠٠٧، اجتمع الرئيس بوكار على انفراد بسفير الصين وممثلي الولايات المتحدة الأمريكية.

١٤ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، اجتمع الرئيس بوكار على انفراد بسفراء كل من كرواتيا واليابان وبلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية. وفي ٥ أيلول/سبتمبر تحدث الرئيس بوكار أمام دبلوماسيين من ما يزيد عن ٦٠ بلدا في حلقة دراسية دبلوماسية نظمتها المنظمة الدولية للفرانكوفونية في بروكسل. واستعرض، الرئيس بوكار، في العرض الذي قدمه، تطورات الاجتهادات القضائية وإنجازات المحكمة وذلك قبل حضور اجتماع مائدة مستديرة مع المدعي العام وأمين قلم المحكمة اللذين تحدثا أيضا أمام الحضور. وشارك الرئيس بوكار أيضا في مناقشة مائدة مستديرة حول المحكمة الجنائية الدولية في وزارة الخارجية الهولندية تحت عنوان 'أثر المحكمة الجنائية الدولية لفترة السنوات الخمس المقبلة'.

١٥ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، اجتمع سفير المكسيك وسفير البوسنة والهرسك، كلّ على حدة، بالرئيس بوكار. واجتمع الرئيس أيضا بأعضاء الهيئة القضائية المقدونية خلال زيارتهم التي استغرقت ثلاثة أيام للمحكمة من أجل المشاركة في برنامج تدريبي بشأن القانون الإنساني الدولي تدعمه بعثة رصد انتشار التراع إلى سكوبيه التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ووزارة العدل في الولايات المتحدة، ووزارة العدل في مقدونيا، وأكاديمية التدريب القضائي في سكوبيه. وقام أيضا المدعون العامون من محكمة مقاطعة سراييفو بزيارة عمل للمحكمة والتقوا بالرئيس بوكار.

١٦ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، رحَّب الرئيس بوكار بالوفود البوسنية التي حضرت من سراييفو والتي قامت أيضا بزيارة المحكمة للمشاركة في حلقات عمل تدريبية.

١٧ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، التقى سفير بولندا بالرئيس بوكار في المحكمة. وشارك الرئيس بوكار أيضا في اجتماع عقده رؤساء المحاكم الدولية في لاهاي.

١٨ - وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، حضر ما يزيد عن ٨٠ ممثلا لهيئات دبلوماسية في هولندا جلسة إحاطة دبلوماسية في المحكمة. وبعد أن قام الرئيس بوكار بتقديم المدعي العام سيرجي براميرتز إلى الحضور، قدَّم الرئيس والمدعي العام وأمين قلم المحكمة إلى المجموعة معلومات مختصرة عن أعمال المحكمة. وبالإضافة إلى هذا قام رئيس وزراء جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ووزير خارجية سلوفينيا، كلّ على حدة، بزيارة للمحكمة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ من أجل الالتقاء بالرئيس وبالمدعي العام.

١٩ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٨، اجتمع الرئيس بوكار بسفير إسبانيا في المحكمة. وقام وفد كرواتي أيضا بزيارة للمحكمة والتقى بالرئيس. وبالإضافة إلى هذا فإن الرئيس بوكار عقد اجتماعا في المحكمة مع المدعي العام لمحكمة الدولة في البوسنة والهرسك.

٢٠ - وفي آذار/مارس ٢٠٠٨، التقى الرئيس بوكار في المحكمة بوفد من السفارة الصربية وبممثلين للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وسافر الرئيس بوكار وأمين قلم المحكمة وممثلون لمكتب المدعي العام أيضا مع وفد إلى تورينو من أجل حضور مؤتمر لمعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة بشأن تعزيز إرث المحاكم الدولية''. وبالإضافة إلى هذا فإن الرئيس بوكار ألقى عددا من المحاضرات في المكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي التابعة للأمم المتحدة.

٢١ - وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٨، استقبل الرئيس سفير النمسا في المحكمة. واجتمع الرئيس أيضا برئيس البرازيل.

٢٢ - وفي أيار/مايو ٢٠٠٨، اجتمع الرئيس في المحكمة بسفير بنغلاديش. وقام بزيارة للرئيس أيضا كل من رئيس محكمة النقض في بلجيكا، ورئيس وفد منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في البوسنة والهرسك، ورئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وإضافة إلى هذا فإن الرئيس رحّب بمجموعة مدَّعين عامين من الكانتونات والمقاطعات في البوسنة والهرسك قاموا بزيارة عمل للمحكمة مدتها يومان. وفي ١٩ أيار/مايو، سافر الرئيس إلى البوسنة والهرسك في زيارة عمل مدتها ثلاثة أيام. وناقش الرئيس مسألة تعاون البلد مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا، ومسألة فرار رادوفان ستانكوفيتش من سجن فوشا، ومسائل تتعلق بإرث المحكمة، مع عدد من المحاورين، بينهم رئاسة البوسنة والهرسك، وممثلون آخرون للدولة، وأعضاء في الهيئة القضائية، ورابطات للضحايا. وسافر الرئيس بوكار أيضا إلى مدينة فوشا وزار سجن فوشا. وفي ٢٧ أيار/مايو، سافر الرئيس إلى فيينا حيث التقى بسفير مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبدأ مشروعا مشتركا يركّز على دعم السلطات القضائية الوطنية في يوغوسلافيا السابقة. وفي

٢٨ أيار/مايو، ألقى الرئيس في بروكسل، أمام الفريق العامل المعني بالقانون الدولي العام والتابع لمجلس الاتحاد الأوروبي، خطابا بشأن الفقه القضائي للمحكمة وإرثها.

٢٣ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٨، استقبل الرئيس في المحكمة صاحبة السمو الملكي الأميرة أستريد من بلجيكا. والتقى الرئيس أيضا برئيس محكمة العدل الدولية. وفي ١٠ حزيران/يونيه عقد الرئيس والمدعي العام وأمين قلم المحكمة جلسة إعلامية للمجتمع الدبلوماسي في لاهاي، وتحدثوا أمام ما يزيد عن ٦٠ ممثلا للدول وللمنظمات الدولية بشأن التطورات التي حدثت في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا والتقدم الذي أحرز بالنسبة لاستكمال ولايتها. وأبرز الرئيس، في حديثه، أهمية بناء القدرات والتعاون مع المؤسسات القضائية في المنطقة كجزء من إرث المحكمة. وفي ٢٢ حزيران/يونيه، سافر الرئيس إلى لوبليانا حيث التقى بالرئيس السلوفاني ووزير الخارجية، وكذلك بوزير الدولة ورئيس المكتب الحكومي للشؤون الأوروبية. وجرت مناقشة مسألتي استراتيجية الإنجاز للمحكمة والمنجزات التي حققتها المحكمة، وكذلك مسألة إرث المؤسسة.

٢٤ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٨، قام كل من سفير الولايات المتحدة وسفير شيلي بزيارة منفصلة للرئيس بوكار في المحكمة. والتقى الرئيس أيضا بممثلي هولندا.

٢٥ - وقدَّم كل من الرئيس والمدعي العام تقارير إلى الأمم المتحدة في عدد من المناسبات. ففي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، تحدث الرئيس بوكار أمام الجمعية العامة بشأن التقرير السنوي الرابع عشر للمحكمة. وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، تحدث الرئيس بوكار إلى مجلس الأمن بشأن التقرير السابع للمحكمة عن استراتيجية الإنجاز. وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، شارك الرئيس والمدعي العام وأمين قلم المحكمة في اجتماع عقده الفريق العامل المعني بالمحاكم المخصَّصة التابع لمجلس الأمن من أجل مناقشة مسألة إرث المحاكم. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٨، سافر الرئيس بوكار إلى نيويورك لمناقشة مسائل تتعلق باستراتيجية الإنجاز مع الفريق العامل المعني بالمحاكم المخصَّصة التابع لمجلس الأمن. وعُقد اجتماع آخر بين الرئيس وقلم المحكمة والفريق العامل المعني بالمحاكم المخصَّصة التابع لمجلس الأمن في الشهر نفسه عن طريق اجتماع بالفيديو لمناقشة الزيادة المؤقتة في القضاة المخصَّصين الذين توجد حاجة إليهم للبدء في النظر في قضايا جديدة. وفي ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، قدَّم كل من الرئيس والمدعي العام إلى مجلس الأمن معلومات بشأن استراتيجية الإنجاز.

٢٦ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، حضر الرئيس بوكار اجتماعا غير رسمي لمستشارين قانونيين من وزارات الخارجية في نيويورك، حيث تناول آخر التطورات بالنسبة

للأحكام القضائية للمحكمة، واتساع نطاق الولاية القضائية الدولية، ومسائل تتعلق باستراتيجية الإنجاز. وحضر الاجتماع أيضا رؤساء محاكم دولية أخرى.

## ٤ - النشاط القضائي

٢٧ - بحكم السلطات المخوَّلة للرئيس وفقا للنظام الأساسي للمحكمة ولائحتها واتجاهات الممارسة فيها، أصدر الرئيس أوامر عديدة بإحالة قضايا إلى دوائر محاكمة؛ كما استعرض عددا من القرارات التي اتخذها أمين قلم المحكمة؛ وأصدر أوامر تحدِّد الدولة التي تؤدى فيها فترة العقوبة الصادرة على ملادين ناليتليش، وفينكو مارتينوفيتش، وهارادين بالا، ومومير نيكوليتش، ودراجان زيلينوفيتش، وفيدويي بلاجويفيتش، ودراجان جوكيتش؛ ووافق على ثلاثة طلبات للإفراج المبكر؛ ورفض طلبين آخرين للعفو أو تخفيف الحكم.

## باء - هيئة المكتب

٢٨ - وفقا للمادة ٢٣، تتألف هيئة المكتب من الرئيس ونائب الرئيس والقضاة الذين يرأسون دوائر المحاكمة. وأجرى الرئيس مشاورات مع هيئة المكتب بشأن مسائل تتعلق بسير العمل في المحكمة، وكذلك بشأن طلبات للإفراج المبكر أو تخفيف الحكم.

## جيم - مجلس التنسيق

٢٩ - وفقا للمادة ٢٣ مكرر، يتألف مجلس التنسيق من الرئيس والمدعي العام وأمين قلم المحكمة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اجتمع المجلس كل شهر لمناقشة مسائل من بينها مسائل الاحتفاظ بالموظفين، وأولويات الترجمة، والعلاقات الدبلوماسية، ووحدة الاحتجاز، والمقترحات المقدَّمة بشأن الميزانية، واستخدام وقف الإجراءات القضائية لعقد جلسات استماع للمحكمة.

## دال - الجلسات العامة

٣٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد القضاة جلسة عامة عادية وجلسة عامة استثنائية. وفي الجلسة العامة الاستثنائية التي عُقدت في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ أعيد انتخاب القاضي فوستو بوكار والقاضي كيفين باركر، بالإجماع، لمنصب الرئيس ومنصب نائب الرئيس، على الترتيب. وفي الجلسة العامة التي عُقدت في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨، عُدِّلت المادة ٦٧ والمادة ٧٥.

## هاء – لجنة النظام الداخلي

٣١ – تتألف لجنة النظام الداخلي من القاضي أجيوس (رئيسا)، والرئيس بوكار، ونائب الرئيس باركر، والقاضيين ألفونس أوري وأوجون كوون. والأعضاء الذين ليس لهم حق التصويت بينهم ممثلان عن كل من مكتب المدعي العام وقلم المحكمة ورابطة محامي الدفاع.

# ثالثا – أنشطة دوائر المحكمة

## ألف – تكوين دوائر المحكمة

٣٢ – تضم المحكمة اليوم ٣٠ قاضيا من ٢٧ بلدا. وتضم دوائر المحكمة ١٤ قاضيا دائما، وقاضيين دائمين من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا يعملان في دائرة الاستئناف بالمحكمة، و ١٤ قاضيا مخصصا.

٣٣ – والقضاة الدائمون هم التالية أسماؤهم: فوستو بوكار (الرئيس، إيطاليا)، وكيفين باركر (نائب الرئيس، استراليا)، وباتريك روبنسون (رئيس جلسة، جامايكا)، وكارميل آجيوس (رئيس جلسة، مالطا)، وآلفونسو أوري (رئيس جلسة، هولندا)، ومحمد شهاب الدين (غيانا)، ولو داكون (الصين)، وتيودور ميرون (الولايات المتحدة الأمريكية)، وفولفجانج شومبورغ (ألمانيا)، وأوجون كجوان (كوريا الجنوبية)، وجان – كلود آنطونيتي (فرنسا)، وآيان بونومي (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، وكريستين فاندنفجارت (بلجيكا)، وباكونه جاستيس مولوتو (جنوب أفريقيا). أما القاضيان الدائمان المنتدبان من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا للعمل في دائرة الاستئناف بالمحكمة فهما: محمد غونيه (تركيا)، وآندريجيا فاز (السنغال).

٣٤ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام القضاة التالية أسماؤهم بالعمل كقضاة مخصصين: كريستر تيلين (السويد)، وجانيت نوسورثي (جامايكا)، وفرانك هوبفل (النمسا)، وآرباد براندلر (هنغاريا)، وستيفان ترينسل (سويسرا)، وآنطوان كزيا – مب ميندو (جمهورية الكونغو الديمقراطية)، وعلي نواز شوهان (باكستان)، وسفيتانا كامينوفا (بلغاريا)، وكمبرلي بروست (كندا)، وأوليه بيورن شتويل (النرويج)، وفريدريك هارهوف (الدانمرك)، وفلافيا لا تانزي (ايطاليا)، وبيدرو دافيد (الأرجنتين)، وميشيل بيكار (فرنسا)، واولديس كينيس (لاتفيا)، واليزابيث جوانزا (زيمبابوي).

٣٥ – وتضم الدائرة الابتدائية الأولى القضاة التالية أسماؤهم: أوري (رئيس)، وفاندنفخارت، ومولوتو. والقضاة المخصصون هم: لاتانزي، وهارهوف، وغوانزا، وكنيس.

ويضم القسم ١ من الدائرة القاضي أوري (رئيس)، وغوانزا، وكنيس، ويضم القسم ٢ القضاة مولوتو (رئيس)، ولاتانزي، وهارهوف.

٣٦ - وتضم الدائرة الابتدائية الثانية القضاة التالية أسماؤهم: آجيوس (رئيس)، وباركر، وكوان. والقضاة المخصصون هم: بروست وشتويل (كقاضيين مخصصيين احتياطيين). ويضم القسم ١ من الدائرة القضاة آجيوس (رئيس)، وكوان، وبروست، وشتويل، ويضم القسم ٢ القاضي باركر (رئيس)، وحتى فترة وجيزة، القاضيين فاندن جارت وتيلين.

٣٧ - وتضم الدائرة الابتدائية الثالثة القضاة التالية أسماؤهم: روبنسون (رئيس)، وآنطونيتي وبونومي. وتضم الأقسام الخمسة: القضاة بونومي (رئيس)، وشوهان، وكامينوفا، ونوسورثي (كقاضي مخصص احتياطي)؛ والقضاة آنطونيتي (رئيس)، وبراندر، وتريخسل، ومنداو (كقاضي مخصص احتياطي)؛ والقضاة آنتونيتي (رئيس)، وهارهوف ولاتانزي، والقضاة روبنسون (رئيس)، ودايفيد، وبيكار؛ والقضاة روبنسون (رئيس)، وفان ندنفيجارد، ودايفيد.

٣٨ - وأخيرا، تضم دائرة الاستئناف القضاة التالية أسماؤهم: بوكار (رئيس)، وشهاب الدين، وغونيه، ولو، وفاز، وميرون، وشومبورغ.

## باء - الأنشطة الرئيسية للدوائر الابتدائية

### ١ - الدائرة الابتدائية الأولى

#### (أ) التمهيد للمحاكمة

#### بريشتش

٣٩ - مومتشيلو بريشتش متهم بانتهاك قوانين أو أعراف الحرب وبجرائم ضد الإنسانية أدعى أنه ارتكبها في الفترة الواقعة بين آب/أغسطس ١٩٩٣ وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ في مدينة سراييفو ومدينة سرينبتسا (البوسنة والهرسك)، وكذلك في زغرب (كرواتيا). وتضم الدائرة القضاة أوري (رئيس)، وفاندينفينجارت، ومولوتو (قاضي التحقيق). ومن المقرر أن تبدأ المحاكمة في ١ تشرين الاول/أكتوبر ٢٠٠٨.

#### هاراكيجا وموورينا

٤٠ - آستريت هاراكيجا وباجروش مورينا متهمان بعدم احترام المحكمة فيما ادعى من تهديد أحد الشهود المشمولين بالحماية والتعرض له. وتضم دائرة المحاكمة القضاة أوري

(رئيس)، وفانديفينجارت، ومولوتو. وقد تقرر إجراء المحاكمة في الفترة من ٨ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

**(ب) المحاكمة**

**ميلوسيفيتش**

٤١ - دراجومير ميلوسيفيتش متهم بجرائم ضد الإنسانية وبانتهاك قوانين أو أعراف الحرب ادعى أنه ارتكبها في سراييفو (البوسنة والهرسك) في الفترة الواقعة بين آب/أغسطس ١٩٩٤ وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وتضم دائرة المحكمة القضاة روبنسون (رئيس)، ومنيداو، وهارهوف. وحكم عليه في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، بالسجن لمدة ٣٣ عاما.

## هاراندیناج، وبالاج، وبراهيماج

٤٢ - راموش هاراندیناج، وادريس بالاج، ولاهي براهيماج، متهمون بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وبانتهاكات لقوانين أو أعراف الحرب ادعى أنهم ارتكبوها في كوسوفو عام ١٩٩٨. وضمت دائرة المحكمة القضاة أوري (رئيس) وهوبفيل، وشتويل. وصدر الحكم في ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. فحكم على المتهم براهيماج بالسجن لمدة ست سنوات. في حين برئت ساحة المتهمين هاراندیناج وبالاج.

**جوتوفينا، وشيرماك وماركاتش**

٤٣ - آنته جوتوفينا، وإيفان شيرماك، وملاتن ماركاتش، متهمون بجرائم ضد الإنسانية وبانتهاكات لقوانين أو أعراف الحرب ادعى إنهم ارتكبوها في كرواتيا عام ١٩٩٥. وتضم دائرة المحكمة القضاة أوري (رئيس)، وكنيس، وغوانزا. وقد شُرع في المحاكمة في ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٨.

**ديليتش**

٤٤ - راسم ديليتش متهم بانتهاكات لقوانين أو أعراف الحرب أدعى بأنه ارتكبها في البونسة والهرسك في الفترة بين تموز/يوليو ١٩٩٣ وكانون الاول/ديسمبر ١٩٩٥. وتضم دائرة المحكمة القضاة مولوتو (رئيس)، وهارهوف، ولاتانزي. وقد شرع في المحاكمة في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٧ وأغلق باب تقديم الأدلة في ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. ولم يتقرر بعد موعد إصدار الحكم.

**هاكسييو**

٤٥ - باتون هاكسيو متهم بعدم احترام المحكمة لكتابته ونشره مقالا يكشف عن هوية أحد الشهود المشمولين بالحماية في قضية هاراندیناج وآخرون. وتمت المحاكمة في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وصدر الحكم في ٢٤ تموز/يوليو ٢٠٠٨، وأدين المتهم لعدم احترام المحكمة وفرضت عليه غرامة قدرها ٠٠٠ ٧ يورو.

## ٢ - الدائرة الابتدائية الثانية

### (أ) التمهيد للمحاكمة

**م. شتانيشتش**

٤٦ - ميكو شتانيشتش متهم بجرائم ضد الإنسانية وبانتهاكات لقوانين أو أعراف الحرب ادعى أنه ارتكبها في البوسنة والهرسك عام ١٩٩٢. وتضم دائرة المحكمة القضاة كوان (رئيس)، وبوست، وشتويل (قاضي التحقيق). ولم يتقرر موعد المحاكمة بعد.

**جوبل يانين**

٤٧ - شتو يان جوبل يانين متهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وبانتهاكات لقوانين أو أعراف الحرب ادعى أنه ارتكبها في البوسنة والهرسك عام ١٩٩٢. وتضم دائرة المحكمة القضاة كوان (رئيس)، وبروست، وشتويل (قاضي التحقيق). وقد نقل المتهم إلى لاهاي في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

**توليمير**

٤٨ - درافكو توليمير متهم بجريمة إبادة جماعية، وبالتآمر لارتكاب إبادة جماعية، وبجرائم ضد الإنسانية وبانتهاك قوانين أو أعراف الحرب ادعى أنه ارتكبها في البوسنة والهرسك عام ١٩٩٥. وتضم دائرة المحكمة القضاة آجيوس (رئيس) وكوان، وبروست (قاضي التحقيق) ولم يتقرر موعد المحاكمة بعد.

### (ب) المحاكمة

**ميركشتش، ورادیتش، وشليفان شانين**

٤٩ - ميليه ميركشيتش، وميروسلاف راديتش، وفيسيلين شليفان شانين، متهمون بجرائم ضد الإنسانية وبانتهاكات لقوانين أو أعراف الحرب أدعى أنهم ارتكبوها في كرواتيا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١. وتضم دائرة المحكمة القضاة باركر (رئيس)، وفان دين

فنجارت، وتيلين. وقد صدر الحكم في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. فحُكم على المتهم ميركشيتش بالسجن ٢٠ عاما، كما حُكم على المتهم شليقان شانين بالسجن خمسة أعوام، وبرئت ساحة المتهم راديتش.

### بوشكوسكي، وتارشولوفسكي

٥٠ - ليوبه بوشكوسكي ويوهان تارشولوفسكي متهمان بانتهاكات لقوانين أو أعراف الحرب ادعى أنهما ارتكباها في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة في آب/أغسطس ٢٠٠١. وتضم دائرة المحكمة القضاة باركر (رئيس)، وفان دين فينجارت، وتيلين. وبدأت المحاكمة في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ واختتمت في ٨ أيار/مايو ٢٠٠٨. وصدر الحكم في ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٨. فبرئت ساحة المتهم بوشكوسكي من جميع التهم المنسوبة إليه في حين حُكم على المتهم تارشولوفسكي بالسجن ١٢ عاما.

### بوبوفيتش وآخرون

٥١ - فويادين بوبوفيتش، وليوبيشا بيرا، ودراغو نيكوليتش، ولوبومير بوروفشانين، وفينكو بندوريفيتش متهمون بالإبادة الجماعية، وبالتآمر لارتكاب إبادة جماعية، وبجرائم ضد الإنسانية وبانتهاك لقوانين أو أعراف الحرب. وقد اتهم كل من راديفويه ميلييتش وميلان جفيرو بجرائم ضد الإنسانية وبانتهاك لقوانين أو أعراف الحرب. وأدعى أن الجرائم ارتكبت في البوسنة والهرسك عام ١٩٩٥. وتضم دائرة المحكمة القضاة آجيوس (رئيس)، وكوان، وبروست، وشتويل (قاضي احتياطي). وبدأت المحاكمة في ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٦. وبدأ الدفاع مرافعته في ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

## ٣ - الدائرة الابتدائية الثالثة

### (أ) التمهيد للمحاكمة

### دورديفيتش

٥٢ - وجهت لائحة الاتهام لفلاستيمير دورديفيتش في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ واعتقل في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ في الجبل الأسود. ومَثل لأول مرة في المحكمة في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ أمام قاضي التحقيق المعين، فريدريك هارهوف. وكان المتهم شريكا أصلا في لائحة الاتهام في قضية ميلوتينوفيتش وآخرون، لكن قضيته فُصلت عن قضية شريكه بسبب التأخر في إلقاء القبض عليه. وهو متهم، كشريكه، بجرائم ضد الإنسانية

وبانتهاكات لقوانين أو أعراف الحرب ادعى أنه ارتكبها في كوسوفو عام ١٩٩٩. وستكون القضية جاهزة للمحاكمة في موعد أقصاه تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

### ي. ستانيشيتش، وسيماتوفيتش

٥٣ - يوفيكا ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش متهمان بجرائم ضد الإنسانية وبانتهاكات لقوانين أو أعراف الحرب ادعى أنهما ارتكباها في كرواتيا والبوسنة والهرسك في الفترة بين نيسان/أبريل ١٩٩١ وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وتضم دائرة المحكمة القضاة روبنسون (رئيس)، ودايفيد، وبيكار. وبدأت المحاكمة في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وبسبب حالة المتهم ستانيشيتش الصحية، أرجأت دائرة الاستئناف في ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٨ إجراءات المحاكمة لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وطلبت إلى دائرة المحكمة إعادة تقييم الحالة الصحية لستانيشيتش قبل تقرير موعد بدء المحاكمة.

### بيتكوفيتش

٥٤ - ليوبيشا بيتكوفيتش متهم بعدم احترام المحكمة لتقاعسه عن الامتثال للأمر الصادر عن دائرة المحكمة، بالمثول أمامها كشاهد في قضية شيشيلي. وتضم دائرة المحكمة القضاة آنتونيتي (رئيس)، ولاتانزي، وهارهوف. وقد حدد ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ موعدا للمحاكمة.

## (ب) المحاكمة

### شيشيلي

٥٥ - فويسلاف شيشيلي متهم بجرائم ضد الإنسانية وبانتهاكات لقوانين أو أعراف الحرب أدعى أنه ارتكبها في كرواتيا والبوسنة والهرسك وفويفودينا (صربيا) في الفترة بين آب/أغسطس ١٩٩١ وأيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وتضم دائرة المحكمة القضاة آنتونيتي (رئيس)، وهارهوف، ولاتانزي. وقد بدأت المحاكمة من جديد في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

### ميلوتينوفيتش وآخرون

٥٦ - ميلان ميلوتينوفيتش، ونيكولا شاينوفيتش، ودراكوليوب أويدانيتش، ونيبو شا بافكوفيتش، وفلاديمير لازاريفيتش، وسريتين لوكيتش، متهمون بجرائم ضد الإنسانية وبانتهاكات لقوانين أو أعراف الحرب ادعى أنهم ارتكبوها في كوسوفا عام ١٩٩٩. وتضم دائرة المحكمة القضاة بونومي (رئيس)، وشوهان، وكامينوفا، ونوس وورثي (قاضي احتياطي). وشُرع في المحاكمة في ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٦. وتوقفت دائرة المحكمة عن العمل

في ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٨، وأبلغ الرئيس مجلس الأمن تقاعس صربيا عن إبلاغ شاهد محتمل أمر الحضور إلى دائرة المحكمة. وفي أعقاب هذا التقرير، وجهت صربيا أمر الحضور للشاهد، وفي تموز/يوليه ٢٠٠٨ استمعت الدائرة إلى إفادة الشاهد. وقد انفضَّت الدائرة في أعقاب تقديم هذه الأدلة إلى حين تقديم البيانات الختامية التي تحدد موعدها في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨.

### بيرليتش وآخرون

٥٧ - يادرانكو بيرليتش، وبرونو شتويتش، وسلوبودان براليك، ومولیفواي بيتكوفيتش، وفالنتين شوريتش، وبريسلاف بوشيتش، متهمون بانتهاكات جسيمة لاتفاقيات جنيف، وبجرائم حرب ضد الإنسانية وبانتهاكات لقوانين أو أعراف الحرب ادعى أنهم ارتكبوها في الفترة الواقعة بين تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ونيسان/أبريل ١٩٩٤ في البوسنة والهرسك. وتضم دائرة المحكمة القضاة آنتونيتي (رئيس)، وتريخسل، وبراندلر، وميندواو (قاضي احتياطي). وشُرع في المحاكمة في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٦. وانتهى الادعاء من مرافعته، وبدأت دائرة المحكمة الاستماع إلى أدلة الدفاع في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٨.

### م. لوكيتش وس. لوكيتش

٥٨ - ميلان لوكيتش وسريدوي لوكيتش متهمان بجرائم ضد الإنسانية وبانتهاكات لقوانين أو أعراف الحرب ادعى أنهما ارتكباها في البوسنة والهرسك في الفترة بين حزيران/يونيه ١٩٩٢ و تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وتضم دائرة المحكمة القضاة روبنسن (رئيس)، وفان دين فينجارت، ودايفيد. وشُرع في المحاكمة في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٨.

## ٤ - مجلس الإحالة

٥٩ - لم تكن هناك قرارات إحالة خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير، إلا أن المجلس واصل من خلال التقارير المرحلية المقدمة إليه من المدعي العام تقييم القضايا التي أحيلت إليه من قبل.

## جيم - الأنشطة الرئيسية لدائرة الاستئناف

### ١ - الطعون التمهيدية

٦٠ - صدر اثنان وثلاثون قرارا بشأن طعون تمهيدية في القضايا التالية: ''ميلوتينوفيتش وآخرون'' (٣)؛ وديليتش (١)؛ و ''غوتوفينا وآخرون''(٢)؛ و ''بُبوفيتش وآخرون''(٧)؛

و ''بيرليتش وآخرون'' (١١)؛ وشيشيلي (٤)؛ وستانيسيتش وسيماتوفيتش (٢)؛ وتوليمير (١)؛ وبتكوفيتش (١). وهناك خمسة من هذه الطعون معلقة حاليا تتصل بالقضايا التالية: ''بُبوفيتش وآخرون''(٢)؛ و ''بيرلتش وآخرون''(٢)؛ وبيريسيتش (١).

## ٢ - طلب إعادة النظر في قضية

٦١ - صدر طلب واحد لإعادة النظر في حكم استئنافي في قضية بلاغوجيفيتش. وهناك طلب معلق الآن لإعادة النظر في الحكم الصادر في قضية ناليتيليتش.

## ٣ - الطعون في وجاهة الدعوى

٦٢ - أصدرت دائرة الاستئناف ستة أحكام نهائية في قضايا ''ليماي وآخرون''، و هاليلوفيتش، وزيلونفتش، وحاجيحسانوفيتش و كوبورا، وأوريتش وستروغر. وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، رفضت دائرة الاستئناف طعني الادعاء وجاراداين بالا برمتيهما وأيدت حكم المحكمة بالسجن لمدة ١٣ عاما فضلا عن إخلاء سبيل فاتمير ليمايئ، واسحق موسليو. وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، رفضت دائرة الاستئناف طعن الادعاء، وأيدت إخلاء سبيل سيفر هاليلوفيتش. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، رفضت دائرة الاستئناف الطعن المقدم من دراغن زيلينوفتش برمته، وأيدت عقوبته بالسجن ١٥ عاما. وفي ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، قبلت جزئيا الطعن المقدم من أنور حاجيحسانوفيتش، وخفضت عقوبة سجنه من خمسة أعوام إلى ثلاثة أعوام وستة أشهر. وقبل أيضا جزئيا الطعن المقدم من أمير كوبورا، وخفضت دائرة الاستئناف عقوبة سجنه من عامين وستة أشهر إلى عامين. وفي ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨، رفضت دائرة الاستئناف السبب الأول لطعن الادعاء، وقبلت جزئيا طعن ناصر أوريتش، ورفضت النظر في جميع أسباب الاستئناف الأخرى التي قدمها الطرفان ونقضت إدانة أوريتش. وفي ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٨، رفضت دائرة الاستئناف جميع أسباب الاستئناف التي قدمها ستروغر، وقبلت سببين للطعن المقدم من الادعاء وأضافت إدانتين جديدتين، وأخذت في الاعتبار الوضع الصحي لستروغر في مرحلة ما بعد المحاكمة كظرف مخفف وأصدرت حكما جديدا بسجنه سبعة أعوام ونصف.

٦٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، رفعت إلى دائرة الاستئناف طعون جديدة في الأحكام التي صدرت في قضايا مركشييتش، ودراجومير ميلوسيفيتش، و ''هاراديناي وآخرون''. وهناك حاليا أمام دائرة الاستئناف طعنان معلقان رُحّلا من الفترة المشمولة بالتقرير السابق يتعلقان بقضيتي كراجسنيك ومارتيتش. وما زالت إجراءات ما قبل الاستئناف مستمرة في قضايا ''هاراديناي وآخرون''، و كرايشنيك، ودراجومير ميلوسيفيتش

ومركشييتش. وقد تم في الفترة المشمولة بالتقرير إصدار ما مجموعه ٧٩ قرارا وأمرا بشأن إجراءات لما قبل الاستئناف. وبلغت قضية مارتيتش مرحلة إعداد الحكم، والعمل جار الآن لإعداد جلسات الاستماع في قضية كرايشنيك.

### ٤ - طعون أخرى

٦٤ - أصدرت دائرة الاستئناف خمسة قرارات بشأن طعون أخرى في القضايا التالية: ''غوتوفينا وآخرون''، وسلوبودان ميلوسيفيتش، و ''ليماي وآخرون ''.

## رابعا - أنشطة مكتب المدعي العام

### ألف - لمحة عامة

٦٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تواصل عمل مكتب المدعي العام بوتيرة حثيثة وزاد حجمه في مجالات كثيرة. فقد ألقي القبض على رادوفان كاراديتش، وستويان جوبليانين خلال هذه الفترة. وما زال راتكو ملاديتش، وغوران هادجيتش طليقي السراح.

٦٦ - وقد ركز مكتب المدعي العام على إتمام المحاكمات وإجراءات الاستئناف، والتعاون الدولي واعتقال الفارين، وإحالة القضايا والمواد المتصلة بها وبناء القدرات.

٦٧ - وعين الأمين العام سيرج برامرتز مدعيا عاما جديدا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ وتولى منصبه في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وعين نومان فاريل نائبا للمدعي العام واستلم مهامه في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨.

### باء - أنشطة المدعي العام

#### ١ - الانتهاء من المحاكمات وإجراءات الاستئناف

٦٨ - خلال كامل الفترة المشمولة بالتقرير، تركزت جهود مكتب المدعي العام على إتمام المحاكمات وإجراءات الاستئناف وفقا لاستراتيجية الإنجاز الخاصة بالمحكمة. وبالمقارنة بالعام الماضي، ارتفع عدد المحاكمات عما كان عليه. ففي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كان مكتب المدعي العام يقاضي ٢٦ شخصا في سبع محاكمات تجري في وقت واحد، من بينها اثنتان ينتظر صدور الحكم فيهما. وبلغت قضايا سبعة متهمين مرحلة ما قبل المحاكمة، وكانت إحداها قد بدأ البت فيها من قبل ولكنها أرجئت إلى موعد لاحق بسبب الوضع الصحي لأحد المتهمين. وقد فرغ من البت في قضية واحدة تتعلق بانتهاك حرمة المحكمة،

وهناك قضيتان أخريان تتعلقان بانتهاك حرمة المحكمة تنتظران أن تنظر فيهما المحكمة. ولا يزال هناك متهمان مطلقي السراح.

٦٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، صدر الحكم في قضايا ''ماركسيتش وآخرون''، ودراجومير ميلوسيفيتش، و ''هارادينـاي وآخرون''، وبوسكوسكي وتاركولوفسكي. وتنتظر قضية ديليتش صدور الحكم. وأوشكت قضية ''ميلوتينوفيتش وآخرون'' على الانتهاء وهي القضية الأولى من القضايا التي تشمل عدة متهمين. وانتهى الادعاء من مرافعته في القضيتين الأخريين اللتين تشملان عدة متهمين، قضية ''بيرليتش وآخرون''، وقضية ''ببوفيتش وآخرون''.

٧٠ - ولتسريع العمل، اقترح مكتب المدعي العام ضم القضايا المتصلة حيثما كان ذلك مجديا. بيد أنه لم يتسن ضم القضايا المرفوعة ضد فلاستيمير دروديفيتش، وزدرافكو توليمير، اللذين اعتقلا في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، مما أدى إلى زيادة عبء عمل مكتب المدعي العام. وقد رفض طلب ضم قضية توليمير إلى قضية ''ببوفيتش وآخرون'' نظرا للمرحلة المتقدمة التي قطعت في المحاكمة الجارية. ولم يكن من الممكن منذ البداية ضم قضية دورديفيتش إلى قضية ''ميلوتنوفيش وآخرون'' لأن المدعي العام كان انتهى بالفعل من مرافعته. ويعتزم مكتب المدعي العام تقديم طلب لضم قضية جوبليانين إلى قضية ستانيسيتش.

٧١ - ولم يشترك مكتب المدعي العام في إجراءات الطعن في وجاهة الدعوى في القضايا التالية: كرايشنيك، وهاليلوفيتش، وزيلينوفيتش، حاجيحسنوفيتش وكوبورا، وأوريتش، ومارتيتش، وسترو، و ''ماركسيتش وآخرون''، والدكتور ميلوسوفتش، و ''هارادينـاي وآخرون''، و ''ليماي وآخرون''.

## ٢ - تعاون الدول

٧٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب المدعي العام، في إطار سعيه إلى تنفيذ ولايته، التماس التعاون الكامل من دول يوغوسلافيا السابقة ودول أخرى، على النحو المطلوب في المادة ٢٩ من النظام الأساسي للمحكمة.

٧٣ - ويظل لتعاون دول يوغوسلافيا السابقة أهمية حيوية في العديد من المجالات، ولا سيما في الوصول إلى المحفوظات وتوفير الوثائق والوصول إلى الشهود وحمايتهم والبحث عن الفارين المتبقين وإلقاء القبض عليهم وتسليمهم، بما في ذلك اتخاذ التدابير اللازمة ضد من يواصل دعمهم.

٧٤ - وأمضى المدعي العام وقتا كبيرا في التماس المساعدة من الدول في جميع هذه المجالات. وقد اجتمع كل من المدعية العامة كارلا دل بونتي (في الفترة بين ١ آب/أغسطس و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧) والمدعي العام سرجي براميرتز (منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨) عدة مرات مع السلطات القضائية وممثلي المجتمع الدولي في البوسنة والهرسك، وكرواتيا، وصربيا، والجبل الأسود. ويستقبل المدعي العام بانتظام السفراء المقيمين في لاهاي.

**صربيا**

٧٥ - كانت استجابة صربيا كافية لعدد من طلبات المساعدة. بيد أنه لا تزال هناك عقبات تتعلق بالاطلاع على بعض المحفوظات والمستندات الرئيسية اللازمة للمحاكمات الجارية أو القضايا التي هي في مرحلة ما قبل المحاكمة.

٧٦ - وسهل مكتب المدعي العام الصربي لجرائم الحرب حضور بعض الشهود الهامين واتخذ في عدة مناسبات إجراءات لحماية شهود جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية السابقة الذين تلقوا تهديدات. بيد أن التأثير على الشهود، المتمثل بخاصة في تخويفهم، والعدد المتزايد لحالات عدم مثول الشهود بصورة طوعية للإدلاء بشهاداتهم لا يزال يثير قلقا بالغا لدى مكتب المدعي العام.

٧٧ - وقد ظل القبض على الفارين المتبقين أكثر مجالات التعاون أهمية. ففي ١١ حزيران/يونيه، اعتقلت السلطات الصربية ستويان جوبليانين. ونقل إلى لاهاي في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وفي ٢١ تموز/يوليه، اعتقلت السلطات الصربية رادوفان كارادجيتش. ونقل إلى لاهاي في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٨. وكان لمجلس الأمن القومي الصربي وفريق العمل المعني بتعقب الفارين المطاردين من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ومكتب المدعي العام لجرائم الحرب دور محوري في اعتقالهما.

٧٨ - وخلال الجزء الأول من الفترة المشمولة بالتقرير، كانت وتيرة عمل الوكالات الأمنية المعنية بتعقب الفارين بطيئة عموما وكان التنسيق معدوما. بيد أن التحسن في تعاون صربيا مع المحكمة يثبته القبض على ستويان جوبليانين بل ويثبته أكثر من ذلك القبض على رادوفان كارادجيتش الذي ظل هاربا لأكثر من عقد من الزمن. وسيواصل مكتب المدعي العام التعاون على نحو وثيق مع السلطات والوكالات الأمنية أملا في اعتقال الفارين المتبقيين.

### كرواتيا

٧٩ - وطلب مكتب المدعي العام إلى كرواتيا إتاحة الاطلاع على المحفوظات الحكومية وتقديم وثائق تتعلق بقضيتي برليتش وأنتي غوتوفينا، وهما قضيتان مطلوب فيهما تعاون كرواتيا. وعلى الرغم من إتاحة بعض مواد المحفوظات، لم ترد حتى الآن ردود على طلبات الحصول على وثائق أساسية. وفي قضية أنتي غوتوفينا، طلب مكتب المدعي العام إلى المحكمة إصدار أمر لكرواتيا بموجب المادة ٥٤ مكررا لتقدم هذه الوثائق والمعلومات البالغة الأهمية.

### البوسنة والهرسك

٨٠ - سمحت سلطات البوسنة والهرسك بالاطلاع على محفوظات الحكومة وقدمت المستندات المطلوبة. وعلاوة على ذلك، واصلت السلطات الاستجابة بشكل مناسب لطلبات المساعدة وتيسير مثول الشهود أمام المحكمة. ويجري تشجيع السلطات على مواصلة اتخاذ خطوات استباقية ضد الجهات الضالعة في مساعدة الفارين على الإفلات من العدالة أو في أنشطة أخرى تعوق تنفيذ المحكمة لولايتها تنفيذا فعالا.

### جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة

٨١ - كان تعاون سلطات جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة مع مكتب المدعي العام بشأن محاكمة ليوبي بوشكوفسكي ويوهان تاركولوفسكي، مرضيا بصورة عامة.

### الجبل الأسود

٨٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب المدعي العام التماس تعاون الجبل الأسود من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة ضد الشبكات الداعمة للفارين. ويشجع مكتب المدعي العام الجبل الأسود على مواصلة اتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الصدد.

### تعاون باقي الدول والمنظمات

٨٣ - ظل الدعم المقدم من المجتمع الدولي والمنظمات الدولية والإقليمية حاسما في أنشطة مكتب المدعي العام. وواصل مكتب المدعي العام دعوة الدول إلى تقديم المستندات والمعلومات اللازمة لإعداد المحاكمات والطعون. وظلت المساعدة والدعم المقدمين من الدول لاعتقال بقية الفارين يكتسيان أهمية حاسمة.

٨٤ - ففي البوسنة والهرسك، ظل مكتب المدعي العام يتمتع بتعاون مكتب الممثل السامي، وبعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك، ومنظمة حلف شمال الأطلسي.

٨٥ - ويعرب مكتب المدعي العام عن تقديره للدعم المقدم من المنظمات الدولية والإقليمية كالاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا، والمنظمات غير الحكومية.

## ٣ - إحالة القضايا وملفات التحقيق وبناء القدرات

٨٦ - بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٧ كانت قد تمت إحالة جميع القضايا المعلقة المرفوعة بموجب القاعدة ١١ مكررا إلى البوسنة والهرسك (٦ قضايا)، وكرواتيا (قضية واحدة)، وصربيا (قضية واحدة). وعمل مكتب المدعي العام بصفة وثيقة مع هذه السلطات بشأن القضايا المحالة، التي تقوم برصدها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا نيابة عن مكتب المدعي العام. وتشكل التقارير المستلمة من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الأساس للتقارير المرحلية التي تُقَدَّم إلى مجلس الإحالة بالمحكمة عن كل قضية.

٨٧ - وقام مكتب المدعي العام بإحالة مواد التحقيق التي تشمل المتهمين من الفئة الدنيا إلى سلطات الادعاء الوطنية في البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا. وأرسل مكتب المدعي العام حتى الآن ملفات ثمان من القضايا إلى البوسنة والهرسك، وملفات قضيتين إلى كرواتيا، ومثلها إلى صربيا، وملفات أربع قضايا إلى جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة. ويستجيب مكتب المدعي العام بانتظام لطلبات محددة بالمساعدة من سلطات الادعاء الوطنية فيما يتعلق بالتحقيقات والمحاكمات المحلية الجارية.

٨٨ - وواصل مكتب المدعي العام دعمه التام لتعزيز سيادة القانون في المنطقة من خلال أنشطته في بناء القدرات، وذلك عن طريق تقاسم الخبرات والمعارف وتوفير إمكانية الوصول المباشر إلى مجموعات وثائقه وقواعد بياناته الواسعة النطاق. ووقع مكتب المدعي العام بتاريخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ اتفاقا مع الجبل الأسود بشأن إمكانية الوصول إلى نظام الكشف الإلكتروني الخاص بالادعاء العام. كما أُبرمت في وقت سابق اتفاقات مماثلة مع كرواتيا، والبوسنة والهرسك، وصربيا.

٨٩ - ويواصل مكتب المدعي العام العمل بصفة وثيقة وفي شراكة مع سلطات الادعاء بالمنطقة لكي تتمكن من مواصلة القيام، على نحو فعال، بإجراء المحاكمات في قضايا جرائم الحرب ولكي تقوم، فيما بينها، بتعزيز التعاون في المسائل الجنائية.

## خامسا – أنشطة قلم المحكمة

٩٠ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر قلم المحكمة، برئاسة المسجل هانز هولتويس، في القيام بتوفير الدعم التشغيلي لدوائر المحكمة ومكتب المدعي العام، طبقا للنظام الأساسي، وبتنظيم الشؤون الإدارية للمحكمة.

٩١ – وظل تأثير استراتيجية الإنجاز على الاضطلاع بهذه الولاية المنصوص عليها في النظام الأساسي كبيرا. وعمل قلم المحكمة مع مكتب الرئيس ودوائر المحكمة ومكتب المدعي العام بغرض تنسيق تنفيذ استراتيجية الإنجاز، كما عمل أيضا بصفة وثيقة مع الأمانة العامة في نيويورك ومع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

٩٢ – وظل تعاون قلم المحكمة مع المحاكم الدولية الأخرى مستمرا. وعقد المسجل مداولات شهرية عن طريق الفيديو مع نظرائه بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وتشاور، عند الاقتضاء، مع مسجلي المحكمة الجنائية الدولية والمحكمة الخاصة لسيراليون، وقام بتوفير موارد للدوائر الاستئنافية بمحاكم كمبوديا. إضافة إلى ذلك، قدم قلم المحكمة المساعدة لمكتب الشؤون القانونية في إنشاء المحكمة الخاصة للبنان.

### ألف – مكتب المسجل

٩٣ – يتكون مكتب المسجل من قسم الاستشارة القانونية وشؤون السياسات بقلم المحكمة، ودائرة الاتصالات.

٩٤ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير قام قسم الاستشارة القانونية وشؤون السياسات بقلم المحكمة بتنويع خدماته الاستشارية. وتشمل هذه الخدمات في الوقت الحالي تقديم المشورة بشأن العقود، والشؤون المتعلقة بالمشتريات القانونية والموارد البشرية، والمطالبات ضد المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والتفاوض على اتفاقات دولية بشأن الامتيازات والحصانات، والاتصال مع مكتب الشؤون القانونية والدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن مسائل محددة، والعلاقات مع الدولة المضيفة. وقام قسم الاستشارة القانونية وشؤون السياسات بقلم المحكمة بتطوير شبكة واسعة من الاتصالات في إدارة البلد المضيف.

٩٥ – وتمكن قسم الاستشارة القانونية وشؤون السياسات بقلم المحكمة من وضع الصيغة النهائية لأربعة اتفاقات بشأن إنفاذ الأحكام التي تصدرها المحكمة، ومن أن يدفع قُدما بدرجة كبيرة بالمفاوضات بشأن الاتفاقات المتعلقة بنقل الشهود اللذين يتسم وضعهم بالحساسية.

٩٦ – وتضم دائرة الاتصالات، التي تخضع لإشراف المسجل، قسما لوسائط الاتصال/والدعوة/وشبكة الإنترنت، وقسما للمكتبة/والمنشورات/والشبكة الداخلية

(تريبيونيت)/والزيارات. وتتمثل الأولوية الرئيسية للاتصالات الخارجية للمحكمة في وضع الصيغة النهائية لإعادة التصميم الشامل لموقع المحكمة على شبكة الإنترنت، الذي تقرر أن يبدأ العمل به في صيف عام ٢٠٠٨ (www.un.org/icty). واستمر عمل برنامج الدعوة بالمحكمة في وضع المعايير للمحاكم الدولية، بنطاق واسع من الأنشطة المبتكرة والهامة في منطقة يوغسلافيا السابقة. وفيما يتعلق بقسم المكتبة/والمنشورات/والشبكة الداخلية (تريبيونيت)/والزيارات، فقد أُكْمِل بنجاح إدماج المكتبة، التي كانت تخضع في السابق لنائب المسجل، وظلت المكتبة توفر إمكانية الحصول على أحدث المعلومات والمراجع القانونية وفي الوقت المطلوب.

## باء – قسم خدمات الدعم القضائي

٩٧ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام قسم إدارة شؤون المحكمة وخدمات الدعم بتقديم الدعم في ١٢ محاكمة تشمل ٣٥ متهما، إضافة إلى عددٍ من الجلسات لسماع دعاوى انتهاك حرمة المحكمة وللاستئناف. وساعد القسم في تسعٍ من المهام الخاصة 'بالقاعدة ٩٢ مكررا' وثماني وصلات فيديو. وفي مناسبتين، ساعد القسم في تنسيق جلسات المحاكمات التي عقدتها الدوائر الابتدائية للمحكمة في البوسنة والهرسك وذلك بتوفير الموظفين والدعم اللوجستي.

٩٨ – وحيث أن عددا من المتهمين اختار المضي قدما من دون مساعدة مستشار قانوني، قام قسم إدارة شؤون المحكمة وخدمات الدعم، بالتعاون مع قسم الضحايا والشهود، ومكتب المساعدة القانونية ومسائل الاحتجاز، ووحدة الاحتجاز التابعة للأمم المتحدة، وأقسام أخرى بقلم المحكمة، بالتأكد من أن لدى المتهمين الذين يدافعون عن أنفسهم بأنفسهم الوسائل المناسبة لإعداد وتقديم مرافعاتهم في قضاياهم.

٩٩ – إضافة إلى ذلك، عمل قسم إدارة شؤون المحكمة وخدمات الدعم بصفة وثيقة مع أمين المحفوظات بالمحكمة لتنفيذ خطة استراتيجية لترحيل وحفظ تسجيلات الفيديو لجلسات المحاكمات، وملفات القضايا، والأدلة، والمعروضات، والسجلات الإدارية. ويتم القيام بهذا الجهد بالتعاون مع قسم إدارة المحفوظات والسجلات بالأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

١٠٠ – ويقوم قسم خدمات المؤتمرات واللغات بتوفير احتياجات المحكمة من خدمات الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية وتدوين محاضر المحكمة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام قسم خدمات المؤتمرات واللغات بترجمة ٠٠٠ ٧٥ صفحة إلى اللغات الانكليزية، والفرنسية، والبوسنية/الكرواتية/الصربية، والألبانية والمقدونية، وبتسجيل ٠٠٥ ٨ يوم عمل

للمترجمين الشفويين للمؤتمرات. وقام محررو محاضر المحكمة بتوفير محاضر حرفية باللغتين الفرنسية والانكليزية لأحد عشر محاكمة تشمل ٣٣ متهما.

١٠١ - ويتكون قسم الضحايا والشهود من ثلاث وحدات رئيسية. ومنذ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٧، أحضرت وحدات العمليات والدعم ٣٩٢ من الشهود، والأشخاص الداعمين المرافقين لهم، إلى لاهاي للإدلاء بشهاداتهم في ١٦ قضية بين آب/أغسطس ٢٠٠٧ و ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وقد عمل موظفو الدعم كامل قدراتهم حيث واصلت الوحدة تأمين خدمات الخبراء للضحايا والشهود، بما في ذلك تقديم المشورة إضافة إلى الدعم العملي والاجتماعي.

١٠٢ - وقامت وحدة الحماية بقسم الضحايا والشهود بتنسيق الاستجابات المهنية لعدد متزايد من التهديدات الموجهة إلى الشهود قبل مثولهم أمام المحكمة وفي أثناء المحاكمة وبعدها، وعملت على نقل الشهود المشمولين بالحماية عند الاقتضاء.

١٠٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير زاد عبء عمل مكتب المساعدة القانونية ومسائل الاحتجاز بدرجة كبيرة بسبب العدد غير المسبوق للأشخاص المتهمين الخاضعين للمحاكمة والعدد الكبير لأعضاء فريق الدفاع في مراحل ما قبل المحاكمة، والمحاكمة، والاستئناف، والذين قَدَّم لهم المكتبُ الدعم اللوجستي والمساعدة. فمثلا، قام مكتب المساعدة القانونية ومسائل الاحتجاز بتيسير ٢٢٥ من الحسابات الفردية الخاصة بشبكة الدفاع لأعضاء فريق الدفاع، وتستخدم في الوقت الحالي ١٩٢ من أذونات الاتصال عن بُعد لتمكين الدفاع من الاتصال بقاعدة البيانات القضائية الخاصة بالمحكمة من أي مكان في العالم.

١٠٤ - إضافة إلى ذلك، وبالتعاون مع وحدة الاحتجاز التابعة للأمم المتحدة، قام مكتب المساعدة القانونية ومسائل الاحتجاز بمساعدة المتهمين الذين يدافعون عن أنفسهم بأنفسهم بعدة وسائل، تشمل تخصيص مستشارين قانونيين وموظفي دعم آخرين لهم، وتوفير سبل الاتصال المميز (المتسم بقدر من السرية) مع فئات معينة من أعضاء فريق الدفاع، والاستجابة للطلبات المختلفة للحصول على تسهيلات في وحدة الاحتجاز التابعة للأمم المتحدة.

١٠٥ - وامتثالا لقرار صادر من دائرة الاستئناف في قضية تشمل متهما يدافع عن نفسه بنفسه، اعتمد مكتب المساعدة القانونية ومسائل الاحتجاز نظاما خاصا للأجور للأشخاص الذين يساعدون المتهمين المعوزين الذين يدافعون عن أنفسهم بأنفسهم. كما أعدت التدابير لتكليف محقق ومدير للقضية وتقديم المساعدة اللغوية عند الاقتضاء.

١٠٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير واصل مكتب المساعدة القانونية ومسائل الاحتجاز العمل أيضا بصفة وثيقة مع رابطة محاميي الدفاع لحل المسائل التي تهم محاميي الدفاع

وللتعجيل بتقديم جميع ما يلزم من دعم لتمكين محاميي الدفاع من القيام بدورهم الهام في دعم العدالة الدولية. ولعبت رابطة محاميي الدفاع دورا نشطا في ضمان الاستقامة المهنية لأعضائها وشاركت في المشاورات بشأن القرارات والسياسات العامة الرئيسية التي تؤثر على محاميي الدفاع، ويشمل ذلك المشاركة في لجنة القواعد.

١٠٧ - وأخيرا، تقاسم مكتب المساعدة القانونية ومسائل الاحتجاز خبرته وأفضل ممارساته في إدارة المساعدة القانونية للمحكمة مع المحكمة الخاصة لسيراليون، وكذلك خلال الحلقات الدراسية التي نظمتها المحكمة الجنائية الدولية. وساهم مكتب المساعدة القانونية ومسائل الاحتجاز أيضا في بناء قدرات محكمة الدولة في البوسنة والهرسك عن طريق تقاسم خبراته خلال زيارة قامت بها محكمة الدولة في البوسنة والهرسك إلى المحكمة.

١٠٨ - وواصلت وحدة الاحتجاز التابعة للأمم المتحدة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، العمل بمستوى عال من النشاط في خدمة العملية القضائية على أساس يومي لـ ٢٨ متمها في مرحلة المحاكمة مع تقديم الرعاية الحضانية الآمنة لجميع الأشخاص المحتجزين. وتشمل التحديات الإضافية تقدم مجموعة الأشخاص المحتجزين في السن حيث يبلغ متوسط عمرهم أكثر من ٥٦ سنة، مما يؤدي إلى زيادة القلق بشأن رعايتهم الصحية، بما في ذلك الحالات الطبية المعقدة؛ والعدد غير المسبوق من حالات الإفراج المؤقت لمُدَدٍ مختلفة؛ وتيسير المطالب الإضافية لعدد من المتهمين الذين يدافعون عن أنفسهم بأنفسهم والمحتجزين الذين وُجِّهت لهم تهمة انتهاك حرمة المحكمة.

١٠٩ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، دخل حيز النفاذ اتفاق جديد للخدمات والتسهيلات مع حكومة هولندا، يقدم مرونة إضافية ووفورات مالية. ومن المحتمل أن يُوجد هذا الاتفاق أساسا متينا للمفاوضات المستقبلية في مرحلة تقليص حجم المحكمة. وبدأ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ أيضا العمل باتفاق مع حكومة الجمهورية التشيكية لتقديم خدمات أربعة من ضباط السجون التشيك ذوي الخبرة، مما عزز من الطبيعة الدولية لوحدة الاحتجاز.

## جيم - شعبة خدمات الدعم الإداري

١١٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان قسم الميزانية مسؤولا عن تنسيق إعداد تقرير الأداء الثاني عن فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وعن ممارسة الرقابة على الميزانية وإدارة الوظائف فيما يتعلق بالميزانية المقررة والموارد الخارجة عن الميزانية.

١١١ - وفي قرارها ٣٧٤/٦٢، قررت الجمعية العامة، قبل احتساب فرق إعادة تقدير التكاليف، أن تعتمد للحساب الخاص للمحكمة مبلغا إجماليا قدره ٦٠٠ ٤٣٩ ٣٣٩ دولار (صافيه ١٠٠ ٩٥٢ ٣١٠ دولار) لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، يعكس زيادة إجمالية قدرها ٧٠٠ ٨٦٥ ١٢ دولار بالقيمة الحقيقية، أو ٣,٩ في المائة (صافيها ٦٠٠ ٨٢١ ١٣ دولار، أو ٤,٧ في المائة)، مقارنة بالاعتمادات المنقحة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (A/61/585). وبعد احتساب فرق إعادة تقدير التكاليف بلغت الأموال المعتمدة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ مبلغا إجماليا قدره ٩٠٠ ٥٦٦ ٣٤٧ دولار (صافيه ١٠٠ ٤٧٢ ٣١٦ دولار).

١١٢ - ويشمل ملاك الموظفين الجديد، الذي تمت الموافقة عليه لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ٩٩٠ وظيفة في عام ٢٠٠٨ (٩٨٧ وظيفة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة و ٣ وظائف للمراجعين المقيمين التابعين لمكتب خدمات الرقابة الداخلية) و ٧٣٢ وظيفة في عام ٢٠٠٩ (بانخفاض قدره ٢٥٨ وظيفة يتم تنفيذه تدريجيا في شهري آب/أغسطس وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩).

١١٣ - وتقدر الموارد الخارجة عن الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بمبلغ ٢٠٠ ١٣٣ ٣ دولار، مما يعكس نقصانا صافيا قدره ٠٠٠ ٧٠٠ دولار تقريبا، يتم استخدامه لمجموعة متنوعة من أنشطة المحكمة. وينتج النقصان عن إكمال المشاريع الجارية التي تم استلام تمويل كامل لها. وفي ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٨، تم استلام هبات نقدية تبلغ ٤٤,٣ مليون دولار تقريبا لصندوق التبرعات من أجل دعم أنشطة المحكمة. وفيما يتعلق بالتبرعات المعلنة فإنه لم يتم بعد دفع ما مجموعه ٤١٨ ١٤٢ دولارا. وخلال الفترة من ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ وحتى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٨، استلمت المحكمة ١١٧ ٨٠٢ دولار كتبرعات نقدية (للاطلاع على المعلومات المتعلقة بالتبرعات المستلمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، انظر المرفق).

١١٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عين قسم الموارد البشرية ٧٦ موظفا في الفئة الفنية وما فوقها و ١٢٤ موظفا في فئة الخدمات العامة. وقد أشرف القسم على إدارة شؤون ما مجموعه ١٤٦ ١ من الموظفين: ٤٧٢ موظفا من الفئة الفنية (منهم ٤٧ في المائة من الإناث) و ٦٧٤ موظفا من فئة الخدمات العامة. ويعمل بالمحكمة موظفون من ٨٢ بلدا. وساعد المحكمة ٢٣١ من المتدربين الداخليين، بينما بلغ مجموع عدد الخبراء الاستشاريين والمتعاقدين من الأفراد ٢٠٦ أشخاص، وبلغ عدد مترجمي المؤتمرات الشفويين والتحريريين ٤١٠ مترجمين.

١١٥ - وحيث إنه سيكون لرحيل الموظفين الرئيسيين قبل مواعيد الإنجاز أثر سلبي على قدرة المحكمة على إنجاز ولايتها، لذا قام قسم الموارد البشرية بتنفيذ عدد من التدابير للاحتفاظ بالموظفين، بما في ذلك الأنشطة التدريبية الموسعة التي شارك فيها حوالي ٩٥٠ موظفا.